

Distr.: General  
7 May 2020  
Arabic  
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند 123 من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

## مذكرة شفوية مؤرخة 6 أيار/مايو 2020 موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لملاوي لدى الأمم المتحدة

تتشرف جمهورية ملاوي، بصفتها رئيسة مجموعة أقل البلدان نمواً، بأن تحيل طيّه، عبر بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، رسالة مؤرخة 29 نيسان/أبريل 2020 موجهة من رئيس جمهورية ملاوي (انظر المرفق) يحيل بها بيان الفريق المعني بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويكرر البيان إيضاح السياق الإنمائي الفريد لأقل البلدان نمواً، ويبرز ضرورة إعطاء الأولوية لهذه البلدان في التصدي لكوفيد-19. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة الشفوية ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 123 من جدول الأعمال.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 6 أيار/مايو 2020 الموجهة إلى الأمين العام من البعثة  
الدائمة لملاوي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوافيكم بالبيان الذي أعدته مجموعة أقل البلدان نمواً بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (انظر الضممتين الأولى والثانية). ويكرر البيان إيضاح السياق الإنمائي الفريد لأقل البلدان نمواً، ويُبرز ضرورة إعطاء الأولوية لهذه البلدان في التصدي لكوفيد-19. ونطلب موافاة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهذا البيان.

(توقيع) آرثر بيتر موثاريكا

رئيس جمهورية ملاوي

## الضميمة الأولى

بيان مؤرخ 28 نيسان/أبريل 2020 لمجموعة أقل البلدان نمواً بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): التحديات المستجدة وحزمة حوافز شاملة لفائدة أقل البلدان نمواً

## الصيغة القصيرة

نمرّ حالياً بوقت من أصعب الأوقات بسبب جائحة فيروس مرض كورونا (جائحة كوفيد-19). فالفيروس بوقعه غير المسبوق وغير المتوقع على حياتنا واقتصاداتنا ومجتمعاتنا وسبل عيشنا شلّ عالمنا. وتوفي مئات الآلاف، ويجد العالم بأسره صعوبة شديدة في التعامل مع آثار هذا الوضع.

وكوفيد-19 أخذ في الانتشار في أقل البلدان نمواً بمعدل مثير للجزع، حيث أصبح العديد من هذه البلدان يعاني من انتقال العدوى مجتمعياً. وسُجل حالياً في أقل البلدان نمواً ما يقرب من 300 حالة وفاة و 9 000 حالة إصابة معروفة بالفيروس (وفق مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، 19 نيسان/أبريل 2020). وقد يكون هذان العددان غيضا من فيض لأن معظم أقل البلدان نمواً ليس لديها ما يكفي من عدد الاختبار التشخيصي ولا تملك الدراية التقنية اللازمة ولا يوجد بها مرافق مختبرية كافية لإجراء ما يلزم من الاختبارات التشخيصية.

وقد بدأت عواقب وخيمة تلحق بأقل البلدان نمواً في شكل صدمات في أسعار السلع الأساسية وانخفاض في الصادرات والاستثمارات والتحويلات المالية بالاقتران مع هبوط حاد خاطف في معدلات السياحة وما يترتب عن ذلك من تداعيات متلاحقة طويلة الأجل. والركود العالمي المتوقع ستكون ضررته لهذه البلدان شديدة، وما سيُصيبها من عواقبه سيكون أشدّ مما سيصيب غيرها.

ونشيد بالأمين العام للأمم المتحدة على قيادته القوية ونرحب بإطلاق صندوق الأمم المتحدة للتصدي لكوفيد-19 والتعافي من آثاره. ونعرب عن تقديرنا أيضاً لبلدان مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية والجهات الأخرى الشريكة في التنمية على صعيد متعدد الأطراف وصعيد ثنائي على تعجيلها باتخاذ تدابير جاءت في شكل دعم صحي عاجل وإجراءات لتخفيف عبء الديون ومساعدات اقتصادية أخرى.

لكن جهود الدعم والمساعدة هذه التي سبق الإعلان عنها لا تكفي أقل البلدان نمواً في التصدي للمشاق التي تواجهها. إذ نحتاج إلى تدابير داخلية أقوى وإلى زيادة الدعم الدولي زيادة كبيرة لنعالج آثار كوفيد-19 الاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة. ولذلك، ندعو إلى التمويل والتنفيذ الفوريين لحزمة حوافز شاملة لفائدة أقل البلدان نمواً.

وينبغي أن تتضمن الحزمة التدابير المبينة فيما يلي.

## ألف - التدابير الفورية اللازم اتخاذها على المدى القصير

1 - حزمة عاجلة من أجل احتياجات الصحة العامة في أقل البلدان نمواً - لتُنقذ الأرواح ونصون نُظم الصحة العامة، نحتاج على وجه الاستعجال إلى حزمة عاجلة من أجل احتياجات الصحة العامة في أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تتضمن هذه الحزمة ما يلي: (أ) 100 مليون عدة من عُدد الوقاية الشخصية وُعُد الاختبار التشخيصي؛ (ب) 100 000 جهاز من أجهزة التنفس الاصطناعي وتوايعها؛ (ج) الإيفاد عند الطلب لعدد

يتراوح من 10 إلى 50 طبيباً وممرضاً إلى كل بلد من أقل البلدان نمواً لعلاج المصابين بكوفيد-19 ولتدريب الأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية؛ (د) دعم إطلاق خدمات للرعاية الصحية والتطبيب عن بُعد يُقدمها مقدمو خدمات، تحت إشراف منظمة الصحة العالمية وبدعم من أطباء في بلدان الشمال والجنوب؛ (هـ) إلغاء جميع التعريفات الجمركية والقيود من غير التعريفات الجمركية المفروضة على واردات أقل البلدان نمواً من المعدات الطبية.

2 - **دعم نظم الحماية الاجتماعية** - الملايين الذين يعيشون في فقر مدقع في أقل البلدان نمواً، منضافاً إليهم من أصبحوا فيها مؤخراً عاطلين عن العمل، يجدون مشقة الآن في تغطية احتياجاتهم اليومية من السلع الأساسية. ومن أجل تقديم الدعم المباشر في شكل نقد أو غذاء لما لا يقل عن 350 مليون فقير في هذه البلدان لمدة 12 شهراً، نحث الجهات الشريكة لنا في التنمية على أن تخصص لنا على الفور مساعدة عاجلة قدرها 5,2 بلايين دولار في شكل تمويل جديد (ينضاف إلى المساعدة الإنمائية الرسمية) يُقدم كدعم مباشر لميزانيات حكوماتنا.

3 - **دعم تعليم الطلاب** - يمكث ملايين الطلاب في أقل البلدان نمواً، ومنهم أكثر من 111 مليون فتاة، في منازلهم بسبب الجائحة، ومعظمهم لا سبيل لهم لتلقي التعليم إلكترونياً. ولذلك، نحتاج إلى تلقي دعم فوري في شكل معدات رقمية، بما في ذلك حواسيب محمولة منخفضة التكلفة أو أجهزة غيرها، من أجل الطلاب الموجودين حيث الإنترنت متاح، ونحتاج كذلك إلى برامج تعليمية إذاعية وتلفزيونية وإلى توزيع عدد، مثل أجهزة الراديو والكتب المدرسية، على الأسر المعيشية الأشد فقراً وتهميشاً، وذلك من أجل الفتيات بالأخص. يحتاج الطلاب أيضاً إلى برامج الغذاء مقابل التعليم وغيرها من أشكال الدعم المتصلة بصحة الطلاب ونظافتهم الصحية.

4 - **تقديم نسبة 0,15 في المائة من الدخل القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً** - في الوقت الذي تفقد فيه أقل البلدان نمواً إيراداتها المالية بوتيرة هائلة وفي الوقت الذي يزداد فيه الضغط على خزينة الدولة فيها بشدة، نحتاج هذه البلدان إلى دعم مالي إضافي من جميع شركائها. وفي هذا الوقت العصيب، نحث الجهات الشريكة لنا في التنمية أن تقدم في عام 2020 ما نسبته 0,15 في المائة على الأقل من دخلها القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً، وهذه نسبة تقع ضمن الحدود الدنيا لتعهداتها الحالية. وسيُتيح ذلك مساعدة إنمائية رسمية إضافية قدرها 43 بليون دولار. وينبغي لبلدان الجنوب أن تزيد ما تقدّمه إلى أقل البلدان نمواً من مساعدة مالية في شكل منح وبشروط تساهلية.

5 - **الإلغاء التام للديون** - نقدر المبادرة المتخذة مؤخراً لتخفيف عبء ديون بعض أقل البلدان نمواً، لكننا نشدد على أن جميع بلدان مجموعة أقل البلدان نمواً تعاني من نقص مالي شديد. ولذلك، نحث جميع الدائنين والشركاء في التنمية على القيام بما يلي: (أ) منح جميع أقل البلدان نمواً تخفيفاً من عبء الديون على الفور وإلى أن يُتخذ قرار بشأن تخفيف عبء الديون؛ (ب) الإعلان عن تجريد فوري لديون جميع أقل البلدان نمواً؛ (ج) انضمام الدائنين من القطاع الخاص والدائنين التجاريين إلى هذه المبادرة لإلغاء الديون أو الوقف المؤقت لسدادها؛ (د) تقديم مساعدة إنمائية رسمية في شكل منح أو بشروط جدّ تساهلية لا تقل مهلة سدادها عن 10 سنوات لتفادي التخلف عن سدادها في المستقبل.

6 - **إزالة الحواجز التجارية وزيادة المعونة لصالح التجارة** - تقوم إيرادات أقل البلدان نمواً من المصادر الخارجية على إيرادات الملابس والسلع الأساسية والحوالات المالية والسياحة في المقام الأول.

وجميع هذه القطاعات تضررت بشدة. ولذلك، ندعو إلى القيام بما يلي: (أ) إلغاء شركائنا كلياً التعريفات الجمركية والقيود من غير التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الصحية الموجهة لأقل البلدان نمواً؛ (ب) عدم إلغاء مستوردي السلع من أقل البلدان نمواً أي طلبات سيق وقدّموها وعدم فرضهم عقوبات على المصدرين من أقل البلدان نمواً إذا لم يستطع هؤلاء الوفاء بالجدول الزمني للتسليم؛ (ج) تقديم حصة متزايدة من المعونة لصالح التجارة إلى أقل البلدان نمواً لبناء قدراتها التصديرية وتعزيز مستويات التنوع فيها.

7 - منح مخصصات إضافية، بما في ذلك زيادة مخصصات وحدات حقوق السحب الخاصة لأقل البلدان نمواً - من المرجح أن تواجه العديد من أقل البلدان نمواً عجزاً شديداً في ميزان المدفوعات والحساب الجاري بسبب تقلص المداخيل من الصادرات والحوالات المالية وغيرها من التدفقات المالية. وندعو إلى القيام بما يلي: (أ) زيادة الموارد المتاحة لأقل البلدان نمواً من الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، وأداة التمويل السريع، والتسهيل الائتماني السريع، وغير ذلك من السبل المتعددة الأطراف؛ (ب) الإصدار الفوري لوحدات حقوق سحب خاصة من أجل أقل البلدان نمواً بمقدار 50 بليون دولار على الأقل في إطار مخصصات جديدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، ويمكن فعل ذلك عن طريق إعادة تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة بحيث تسحب من البلدان المرتفعة الدخل لتقدم إلى أقل البلدان نمواً.

8 - حماية المهاجرين من أقل البلدان نمواً ودعم تحويلاتهم المالية - من المتوقع أن تتخفض التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً بنحو 20 في المائة، وهو ما يعني فقدان العديد من الأسر المعيشية الضعيفة مصدراً مالياً أساسياً يؤمن لها شريان حياة. وندعو البلدان المضيفة للعمال المهاجرين إلى القيام بما يلي: (أ) حماية وظائف العمال المهاجرين؛ (ب) شملهم بنفس تدابير الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان التي تشمل مواطني البلدان المضيفة؛ (ج) الإعفاء من إخضاع التحويلات المالية لمواطني أقل البلدان نمواً إلى دفع رسوم عن المعاملات إلى أن تنتهي الجائحة كلياً.

## باء - التدابير اللازم اتخاذها على المديين المتوسط والبعيد

ندعو إلى تقديم الدعم الدولي التالي على المديين المتوسط والبعيد:

- ضمان الإمداد على نحو كاف وسريع وميسور التكلفة بما يتصل بكوفيد-19 من لقاحات/تطعيم وأدوية مضادة للفيروسات عند تطويرها
- التزويد بالتكنولوجيا والدراية التقنية والترخيص المجاني لتصنيع اللقاحات والأدوية المضادة للفيروسات العكوسة عند تطويرها وإقرار صلاحية استخدامها على نطاق واسع بعد إجراء ما يلزم من تجارب سريرية مقارنة
- إطلاق حزم حوافز لتثبيت القطاع الزراعي بواسطة برامج لتوزيع البذور وتوفير الأسمدة وتقديم إعانات لتبني التكنولوجيات الضرورية الكفيلة بضمان توفر الإنتاج الغذائي الكافي في الأسواق الداخلية
- حرص الإطار المتعلق بقدرة أقل البلدان نمواً على تحمل الدين على أن يراعي على الدوام القيود الهيكلية التي تواجهها هذه البلدان واحتياجاتها الأطول أجلا من الاستثمارات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- إطلاق أعضاء منظمة التجارة العالمية إطاراً تجارياً عالمياً مجدّداً ومنشّطاً لتعزيز عائدات أقل البلدان نمواً من التصدير ولتمكينها من تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في مضاعفة عائداتها من التصدير
  - تشجيع استخدام التحويل الرقمي للأموال وتخفيض رسوم معاملات تحويل الأموال
  - تعزيز خدمات الإنترنت والخدمات الإلكترونية الأخرى المتصلة به من حيث نوعيتها وتوافرها وتيسر تكلفتها، ولا سيما في المناطق الريفية
  - منح البلدان المقبلة على رفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً مساعدة دولية معززة متواصلة لدعم قطاعات التصدير فيها حتى تتجنب حدوث انتكاسة في مكاسبها الإنمائية
- ونحث الجهات الشريكة لنا في التنمية، وبلدان الشمال وبلدان الجنوب، وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وصندوق النقد الدولي، والقطاع الخاص، والمؤسسات على الاستجابة إلى نداءاتنا في أقرب وقت ممكن. ونحث الأمين العام للأمم المتحدة ونائبته على تولي الريادة في تنفيذ حزمة الحوافز لأقل البلدان نمواً.

## بيان مؤرخ 28 نيسان/أبريل 2020 لمجموعة أقل البلدان نمواً بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): التحديات المستجدة وحزمة حوافز شاملة لفائدة أقل البلدان نمواً

الصيغة الكاملة

### أولاً - مقدمة

تفشى مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) فأصبح جائحة كارثية الوقع. فهذا الفيروس المميت ينتشر بمعدلات سريعة تُوصله إلى أبعد الأركان في العالم. وتتفشى هذه الأزمة في ظل تجارة عالمية متوترة أصلاً وركودٍ في ميزانيات المعونة الخارجية وانخفاضٍ حاد في أسعار السلع الأساسية، وفي ظل نزاعات مستمرة منذ أمد بعيد، وبالاقتران مع شدة ضيق هامش التصرف في المجال المالي في أقل البلدان نمواً. ولا تزال أقل البلدان نمواً تعاني بشدة في الوقت نفسه من آثار صدمات خارجية من قبيل الظواهر المناخية الشديدة الوقع والنزاعات.

والفيروس أخذ في البطش في البلدان بلداً بعد بلدٍ بدرجة من السرعة والجسامة لم تكن لتخطر على البال. والفيروس يوقعه غير المسبوق وغير المتوقع على حياتنا واقتصاداتنا ومجتمعاتنا وسبل عيشنا شللاً عالمنا. وأي تقييم لأثر هذه الأزمة في اقتصاداتنا ومجتمعاتنا سرعان ما يُصبح متجاوزاً في ظل واقع سريع التغير. وينحو الاقتصاد العالمي بسرعة نحو كساد لم يسبق له مثيل، وقد حذرت منظمة التجارة العالمية من احتمال تسبب الجائحة في صدمات هائلة في العرض والطلب. ويُحتمل أن يتقلص الاقتصاد العالمي بنسبة واحد في المائة تقريباً هذا العام (0,9 في المائة) بسبب جائحة كوفيد-19، وربما يتقلص الناتج العالمي بدرجة أكبر إذا استمر فرض قيود على الأنشطة الاقتصادية حتى الربع الثالث من هذا العام وإذا فشلت التدابير المالية المتخذة في دعم الدخل وإنفاق المستهلكين (وفق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية).

لقد فقدنا الآلاف من البشر والاقتصاد العالمي أخذ في الانهيار بدرجة من الجسامة لم يكن جيلنا ليتوقعها. فالإنتاج مضطرب جداً، والتجارة تتضاءل، والهجرة والتحويلات تتقلص، وأسواق رؤوس الأموال تنهار، والاستثمار يشهد انخفاضاً قياسياً. ومن المتوقع أن تسقط مجموعات كبيرة ممن يزاولون أعمالاً غير رسمية في براثن الفقر في بلداننا. وستكون النساء والفتيات من أشد الفئات تضرراً، ويُحتمل أن يسقط أكثر من 500 مليون نسمة آخرين في براثن الفقر ما لم تتخذ تدابير عاجلة لإنقاذ البلدان الفقيرة المتضررة من التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 (وفق أوكسفام، 2020).

وقد بدأ كوفيد-19 في التفشي في أقل البلدان نمواً بمعدل مثير للجزع، حيث أصبح العديد من هذه البلدان يعاني من انتقال العدوى مجتمعياً. وسُجل حالياً في أقل البلدان نمواً ما يقرب من 300 حالة وفاة و 9 000 حالة إصابة معروفة بالفيروس (وفق مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، 19 نيسان/أبريل 2020). وقد يكون هذا العدد أقل من العدد الفعلي لأن معظم أقل البلدان نمواً ليس لديها ما يكفي من عدد الاختبار التشخيصي وغيرها من المعدات الطبية، بما في ذلك عدد الوقاية الشخصية مثل أقنعة التنفس (نوع N95)، ولا تملك الدراية التقنية اللازمة وما يلزم من مرافق مختبرية لإجراء الاختبارات التشخيصية في أراضيها.

وارتفاع معدل انتشار الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسلّ وسوء التغذية قد يجعل التصدي لهذا المرض في أقل البلدان نمواً أصعب، لا سيما وأن الجائحة ستتزامن على الأرجح في عام 2020 مع فترة ذروة التفشي الموسمي للملاريا.

وقد حذر الخبراء من احتمال أن تتواء النظم الصحية في معظم البلدان تحت ثقل الطلب المتزايد بسرعة على الخدمات الصحية بسبب كوفيد-19. وهذا أمر كارثي عندما يتعلق الأمر بأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، فنظم الصحة العامة فيها ضعيفة وما يصل إلى 75 في المائة من الناس فيها يفتقرون إلى الصابون والماء (وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020). زد على ذلك أن معظم أقل البلدان نمواً تكاد لا توجد فيها مرافق لتقديم العناية المركزة، وإن وجدت فهي تكون ضعيفة القدرات، أما أجهزة التنفس الاصطناعي فيها فعددها جدّ ضئيل.

وقد اعتمدت أقل البلدان نمواً تدابير وقائية مختلفة، منها إعلان حالة الطوارئ والإغلاق العام والحجر الصحي للمسافرين وإغلاق الحدود البرية ووقف النقل الجوي للركاب وفرض التباعد الاجتماعي وحظر التجول في جميع أنحاء البلد وإغلاق الأعمال التجارية والمكاتب والمدارس والجامعات.

غير أن تدابير التباعد الاجتماعي والإغلاق العام أصعب تطبيقاً في البلدان حيث يعول السكان في غالبيتهم العظمى على دخل يومي للبقاء على قيد الحياة وغالباً ما يعيشون في عشوائيات وأحياء حضرية شديدة الاكتظاظ.

ومن المرجح أن تلتحق بأقل البلدان نمواً، ذات الهيكل الاقتصادي المحدود والهش أصلاً، عواقب وخيمة جراء التباطؤ الاقتصادي العالمي المتوقع تأخذ شكل صدمات في أسعار السلع الأساسية وانخفاض في الصادرات والاستثمارات والتحويلات المالية بالاقتران مع هبوط حاد خاطف في معدلات السياحة وما يترتب عن ذلك من تداعيات متلاحقة طويلة الأجل. كما أن فقدان القدرة على التنبؤ بالأسواق وثقة المستثمرين سيؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي تدفق الاستثمارات من المصادر الداخلية كذلك.

ونتيجة ذلك ستلحق آثار ثانوية بالأسواق المالية وأسواق رؤوس الأموال ستتجلى في تزايد التعثر في سداد القروض، وتراجع أسعار الأسهم، وزيادة خروج رؤوس الأموال، وكبير فروق عائدات السندات. وهناك أيضاً دلائل على تضعف العملات الوطنية.

وإضافة إلى ما سبق، لجأت معظم أقل البلدان نمواً إلى زيادة الإنفاق زيادة كبيرة من أجل مكافحة الجائحة على الرغم من ضيق هامش تصرفها في المجال المالي وتسارع انخفاض إيراداتها الحكومية. وقد كان من الصعب على أقل البلدان نمواً تقديم الخدمات الكافية لسكانها حتى قبل تفشي الجائحة، فمتوسط نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها محدود، إذ بلغ 15,5 في عام 2017. ولجأت العديد من أقل البلدان نمواً إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي الآن للتخفيف من آثار الأزمة المدمرة على سكانها الفقراء الكبار العدد. ويثقل ذلك المالية العامة بشدة ويسبب عجزاً في ميزان المدفوعات ويزيد من احتمال التخلف في سداد الديون السيادية، مما يزيد من تبيد قدرة هذه البلدان على مجابهة الوضع.

وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى تدابير داخلية أقوى وإلى زيادة الدعم الدولي زيادة كبيرة لتعالج آثار كوفيد-19 الاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة. وتحتاج هذه البلدان على الفور إلى تدابير مالية ونقدية عاجلة من شأنها المساعدة في الحفاظ على فرص العمل، ومساندة من يعملون لحسابهم الخاص، ودعم سيولة الشركات وعملياتها، والتعجيل بالتعافي من هذه الأزمة في المستقبل.

## ثانياً - النقص الشديد في المعدات الطبية ومحدودية إمكانية توفير المزيد منها

موارد الرعاية الصحية في أقل البلدان نمواً تعاني أصلاً من عدم قدرتها على المجابهة حتى في أفضل الأحوال، كما تكاد لا توجد في هذه البلدان تدابير اتقائية أساسية لمكافحة الأمراض المعدية. والمرافق الصحية ومرافق النظافة الصحية في هذه البلدان محدودة جداً، مما يسمح للفيروس بالانتشار بمعدلات متسارعة. ويوجد في أقل البلدان نمواً في المتوسط 0,6 عامل تمييز و 0,3 طبيب و 1,1 سرير مستشفى لكل 1 000 نسمة، ونسبة الإنفاق العام على الرعاية الصحية فيها أقل في المتوسط من 2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وقد تبين أن نظمها الصحية المنهكة أصلاً غير قادرة على القيام بتدابير التعقب والعزل والحجر الصحي. وينذر الخبراء بأن كوفيد-19 سيفتك بالبلدان التي تفتقر إلى معدات الرعاية الصحية وبنيتها التحتية.

وفي ظل عدم وجود لقاح أو علاج، أصبحت أجهزة التنفس الاصطناعي شكلاً حاسماً من أشكال رعاية حالات الإصابة بالجرحة بكوفيد-19. والعديد من أقل البلدان نمواً ليس لديها لا عدد اختبار لتشخيص المرض ولا أجهزة للتنفس الاصطناعي لعلاج المصابين. فعلى سبيل المثال، لا يوجد في جنوب السودان سوى أربعة أجهزة للتنفس الاصطناعي و 24 سريراً للعناية المركزة لما مجموعه 12 مليون نسمة، بينما يوجد 11 جهازاً للتنفس الاصطناعي في بوركينا فاسو و 13 في سيراليون و 3 في جمهورية أفريقيا الوسطى (وفق شبكة CNN الإخبارية). وحتى عندما يكون لدى بلدان من أقل البلدان نمواً أجهزة للتنفس الاصطناعي، فهي لا تملك وحدات العناية المركزة المتطورة تكنولوجياً الضروري توفيرها ليتسنى استخدام أجهزة التنفس الاصطناعي وتوابعها لعلاج مرضى كوفيد-19. ويرتبط ذلك بانخفاض شديد في كثير من الأحيان في معدلات إمكانية الحصول على الكهرباء الضرورية لتشغيل مرافق الرعاية الصحية المتقدمة. هذا بالإضافة إلى تحدّ آخر تواجهه أقل البلدان نمواً وهو النقص في الخبرة والدراية التقنية اللازميتين.

ونتيجة لإغلاق الحدود والمطارات وحظر السفر، اضطرت عمليات التجارة الدولية وسلاسل الإمداد بشدة. ويؤثر ذلك تأثيراً شديداً في سلسلة الإمداد بالمعدات الطبية الأساسية المتصلة بعدد الاختبار التشخيصي لكوفيد-19 وعدد الوقاية الشخصية وأجهزة التنفس الاصطناعي. فالنقص في الإمداد بهذه الضروريات كبير جداً مقارنة بتزايد الحاجة إليها. ولا يملك سوى عدد محدود من البلدان القدرة على تصنيع وتصدير هذه المعدات بحجم كبير.

وفي حين تتمكن البلدان المتقدمة النمو التي ينتشر فيها كوفيد-19 من الحصول على المعدات والعُد الأساسية عن طريق ترتيبات خاصة بلجوئها إلى جعل الصناعات التحويلية المحلية قادرة بسرعة على التزويد بالمواد وياتخاذها ترتيبات خاصة لاستيراد هذه المواد من الخارج، لا تستطيع أقل البلدان نمواً اللجوء إلى أي من الخيارين بسبب افتقارها إلى القدرات والموارد. ويتسبب ارتفاع الطلب وتقييد تصدير بعض المواد في زيادات كبيرة في أسعار المعدات الطبية، ومن المرجح أن تستمر هذه الأسعار في الارتفاع.

وهكذا فإن أقل البلدان نمواً أمام احتمال وشيك بأن تتضرر أكثر من غيرها من جائحة كوفيد-19 من حيث الخسائر في الأرواح البشرية ومستوى الانهيار الاقتصادي، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى انتكاسة اقتصادية.

### ثالثاً - نداء لإطلاق حزمة عاجلة من أجل احتياجات الصحة العامة في أقل البلدان نمواً

في خضم تطوّر الحالة بسرعة في أقل البلدان نمواً حيث تكاد تنعدم البنى التحتية والمعدات الطبية والدراية التقنية، من الضروري أن يساعد المجتمع العالمي أقل البلدان نمواً على تعزيز مرافقها الصحية، بطرق منها تزويدها بالمعدات، مثل عدد الوقاية الشخصية ومواد التعقيم وغير ذلك من وسائل وقاية العاملين في الخطوط الأمامية، وبعده كاف من أجهزة التنفس الاصطناعي وتوابعها. وتحتاج أقل البلدان نمواً أيضاً إلى إمدادات متواصلة من الأدوية الأساسية وإلى منحها سبل الحصول على اللقاحات والأدوية على نحو منصف وميسور التكلفة. كما تحتاج أقل البلدان نمواً إلى مهنيين طبيين من الخارج لتدريب أطبائها وممرضيهما على تقديم العلاج والرعاية.

وبينما تبذل أقل البلدان نمواً قصارى جهدها للتصدي لهذا الطارئ الكاسح في مجال الصحة العامة، نناشد الجهات الشريكة لنا في التنمية من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى إطلاق حزمة عاجلة من أجل احتياجات الصحة العامة في أقل البلدان نمواً باتخاذ التدابير المحددة التالية:

- تقديم الدعم المالي من أجل التزود بعدد الوقاية الشخصية مثل الكمامات والقفازات والبزات وأغطية الأحذية، وبعده الاختيار التشخيصي بمعدل لا يقل عن 100 مليون عدّة، بطرق منها دعم زيادة الإنتاج في أقل البلدان نمواً، حيثما أمكن، والاستيراد من الجهات الشريكة في التنمية
- التوفير الفوري لما عدده 100 000 جهاز من أجهزة التنفس الاصطناعي (جهاز واحد لكل 10 000 نسمة) وتوابعها اللازمة لتجهيز العدد نفسه من وحدات العناية المركزة في أقل البلدان نمواً (لتُوَجَّع على أساس تعداد السكان ومدى تعرض البلد إلى انتشار المرض فيه)
- إلغاء البلدان الشريكة فوراً جميع التعريفات الجمركية والقيود من غير التعريفات الجمركية المفروضة على استيراد أقل البلدان نمواً للمعدات الطبية والمنتجات الزراعية
- ضمان الإمداد على نحو كاف وسريع وميسور التكلفة بما يتصل بكوفيد-19 من لقاحات/تطعيم وأدوية مضادة للفيروسات عند تطويرها
- التزويد بالتكنولوجيا والدراية التقنية والترخيص المجاني لتصنيع اللقاحات والأدوية المضادة للفيروسات العكوسة عند تطويرها وإقرار صلاحية استخدامها على نطاق واسع بعد إجراء ما يلزم من تجارب سريرية مُقارَنة
- القيام فوراً عند الطلب بإيفاد عدد يتراوح من 10 إلى 50 طبيباً وممرضاً لهم خبرة وتجربة في علاج مرضى كوفيد-19 إلى كل بلد من أقل البلدان نمواً لمدة لا تقل عن 6 أشهر للمساعدة في علاج ما يوجد من مصابين ولتدريب الأطباء والممرضين في أقل البلدان نمواً
- الإطلاق فوراً لخدمات للرعاية الصحية والتطبيب عن بُعد يُقدمها مقدمو خدمات، بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، وتجنيد علماء فيروسات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتقدمة من أجل توفير خدمات العلاج والرعاية على مدار الساعة للمرضى والأطباء الذين يعالجون مرضى كوفيد-19 في أقل البلدان نمواً

- تقديم المساعدة العاجلة إلى أقل البلدان نمواً لتحسين سبل إمداد مرافق الرعاية الصحية بالطاقة من خلال حلول الطاقة اللامركزية اللازمة لتشغيل المراكز وإبقاء اللقاحات والأدوية مبرّدة

## رابعاً - دعم نظم الحماية الاجتماعية

بسبب إيقاف الحركة الاقتصادية في العديد من أقل البلدان نمواً، تشهد معدلات البطالة ارتفاعاً هائلاً. والكثير من العاملين في القطاع غير الرسمي من ذوي الدخل المنخفض في أقل البلدان نمواً لا يملكون أي مدخرات لتغطية احتياجاتهم اليومية الأساسية من الغذاء والتغذية والخدمات الصحية. وحتى قبل نقشي الجائحة، كان نحو 350 مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع وكان نحو 240 مليون نسمة يعانون من سوء التغذية في أقل البلدان نمواً. وقد ازدادت هذه الأعداد زيادة كبيرة نتيجة عمليات تسريح العاملين جزاء كوفيد-19 وإغلاق الأعمال التجارية والصناعية والشركات. والملايين في أقل البلدان نمواً يجدون مشقة الآن في تغطية احتياجاتهم اليومية من الأسعار الحرارية. ومن المرجح أن تحدث اضطرابات شديدة في تيسر الحصول على الغذاء والتغذية، مما سيؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد وسيحدث انتكاسة في الإنجازات المحققة نحو بلوغ الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة.

وقدرة أقل البلدان نمواً على توفير الحماية الاجتماعية اللازمة محدودة جداً نظراً لشدة ضيق هامش تصرفها في المجال المالي وتسارع انخفاض إيراداتها الضريبية. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى نظم شاملة وعامة للحماية الاجتماعية لحماية العاملين ولتعزز قدرة السكان على مجابهة الصدمات وتجاوزها. ومن المهم جداً مواصلة تغطية الاحتياجات الأساسية لأشد الفئات ضعفاً، بسبل منها تقديم المساعدة الغذائية والتغذوية الأساسية إلى الفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، ندعو إلى القيام بما يلي:

- ينبغي للحكومات أن تتشئ آليات للحماية الاجتماعية أو تعززها لحماية أشد الفئات ضعفاً. ومن أجل تقديم الدعم المباشر في شكل نقد أو غذاء لما لا يقل عن 350 مليون فقير في أقل البلدان نمواً لمدة 12 شهراً (1,25 دولار في اليوم)، نحث الجهات الشريكة لنا في التنمية أن تخصص لنا على الفور مساعدة عاجلة قدرها 5,2 بلايين دولار في شكل تمويل جديد يُقدم كدعم مباشر لميزانيات حكوماتنا. وينبغي أن يضاف هذا التمويل إلى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة حالياً إلى أقل البلدان نمواً، وذلك لضمان ألا تتعرض الأولويات والقطاعات والمشاريع الجاري العمل عليها والممولة من المساعدة الإنمائية الرسمية للخطر والنقويض. ومن المهم فعل ذلك لصون التقدم الجاري إحراره في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أقل البلدان نمواً والذي كان متعثراً حتى قبل بروز الجائحة.

## خامساً - الأمن الغذائي والتغذوي

وفق التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2020، صُنّف ما يقرب من 135 مليون نسمة في 55 بلداً أو إقليمياً على أنهم بلغوا مرحلة الأزمة أو بلغوا مرحلة أسوأ (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمرحل الأمن الغذائي والإطار الموحد) قبل نقشي الجائحة. و 91,44 مليون منهم يعيشون في 32 بلداً من أقل البلدان نمواً. و 7 أزمات من أسوأ 10 أزمات غذائية في عام 2019، حسب عدد الأفراد المصنفين على

أنهم بلغوا مرحلة الأزمة أو مرحلة أسوأ (المرحلة 3 أو أعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والإطار الموحد)، وقعت في أقل البلدان نمواً. ويشير التقرير إلى أن من يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية وغذائية عاجلة هم الأكثر عرضة لتداعيات كوفيد-19 لأن قدرتهم على مواجهة الجوانب الصحية أو الاجتماعية والاقتصادية لهذه الصدمة محدودة جداً أو منعدمة. وقد بدأنا نرى بالفعل بوادر ارتفاع أسعار الأغذية، وفرض بعض البلدان المصدرة للأغذية حظراً على التصدير، وانخفاض الإيرادات بسبب الانكماش الاقتصادي. وتشكل تجارة السلع الأساسية حصة كبرى من تجارة أقل البلدان نمواً. فهي تخصص 22 في المائة من إيراداتها من صادرات السلع لاستيراد مواد غذائية. وستكون لهذه العوامل مجتمعة عواقب وخيمة على الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً.

ونحث على اتخاذ التدابير التالية لضمان السلامة والأمن الغذائيين في أقل البلدان نمواً:

- إبقاء القنوات التجارية مفتوحة حتى تتمكن الأسواق الدولية من القيام بدور محوري في تجنب نقص الأغذية وفي التخفيف من حدة الانكماش الاقتصادي العالمي الذي لا مفر منه. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان المصدرة للأغذية أن تكفل ألا يُعرق إغلاق الحدود للسيطرة على انتشار كوفيد-19 سلاسة عمليات نقل السلع الغذائية عبر الحدود
- احترام كبريات البلدان المصدرة للأغذية التزاماتها بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية لضمان التدفق الحر للمنتجات الغذائية، وامتناعاً عن فرض تدابير حظر على الصادرات وغير ذلك من التدابير المُفسدة لتجارة الصادرات التي قد تعوق توفر الواردات الغذائية في البلدان الهشة المستوردة للأغذية
- إطلاق حكومات أقل البلدان نمواً، بدعم من الجهات الشريكة لها في التنمية، حزم حوافز لتثبيت القطاع الزراعي بواسطة برامج لتوزيع البذور وتوفير الأسمدة وتقديم إعانات لاقتناء الجرارات وغيرها من الآلات بما يضمن توفر الإنتاج الغذائي الكافي في الأسواق الداخلية

## سادسا - التعليم

إلى جانب الآثار المترتبة على الصحة العامة والاقتصاد، نجم عن كوفيد-19 حالة طوارئ تعليمية لها آثار كاسحة على الأطفال في أقل البلدان نمواً. فحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أكثر من 89 في المائة من مجموع الطلاب الملتحقين بالدراسة على الصعيد العالمي لا يتابعون دراستهم في المدارس حالياً بسبب عمليات الإغلاق نتيجة كوفيد-19، وتعيش أقل البلدان نمواً الوضع نفسه. وتقدر اليونسكو أن أكثر من 111 مليون فتاة في أقل البلدان نمواً، حيث الحصول على التعليم صعب أصلاً، لا يتركن منازلهن. وتحذر اليونسكو من احتمال أن يترتب عن إغلاق المدارس زيادة معدلات ترك الدراسة، وهو ما سيمس المراهقات أكثر من غيرهن، وسيزيد من ترسيخ الفجوة بين الجنسين في التعليم، وسيؤدي إلى زيادة احتمالات السقوط ضحايا للاستغلال الجنسي والحمل المبكر والزواج المبكر والقسري. وسيكون لذلك أثر وخيم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالتعليم والصحة والمنظور الجنساني.

وقد برزت جهود وطنية واسعة النطاق وسريعة التطور تهدف إلى استخدام التكنولوجيا لدعم التعلّم والتعليم عن بعد والتعلّم عبر الإنترنت خلال فترة نقشي جائحة كوفيد-19. وقد أتاحت الرقمنة التعلّم عن بعد لملايين الطلاب في الاقتصادات المتقدمة. أما في أقل البلدان نمواً، فواحد فقط من كل خمسة نسمة لديه

إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت. وهذا يحدّ من قدرة الطلاب على البقاء على اتصال بالمدارس في حالة إغلاقها. والنقص في جودة خدمات الاتصال ذات النطاق العريض يحدّ من القدرة على استخدام أدوات التداول عن بعد. ويجب تعزيز خدمات الإنترنت والتعليم والخدمات الإلكترونية الأخرى المتصلة بهما من حيث نوعيتها وتوافرها وتيسّر تكلفتها، ولا سيما في المناطق الريفية، وبالأخص على المدى الطويل، حتى يتسنى الاستفادة من خدمات التعليم على الإنترنت.

وندعو الجهات الشريكة لنا في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تقديم الدعم الفوري لأقل البلدان نمواً من أجل توفير خدمات التعليم للطلاب الذين يظلون في منازلهم. وندعو إلى تقديم أشكال الدعم التالية:

- تزويد الطلاب حيث الإنترنت متوفر بالمعدات، بما في ذلك أجهزة كمبيوتر محمولة أو أجهزة أخرى منخفضة التكلفة
- التزويد بدعم قائم على تكنولوجيا بسيطة ومراعٍ للاعتبارات الجنسانية في الحالات حيث البنى التحتية الرقمية غير متقدمة، من قبيل إنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية تعليمية وتوزيع عدد مثل أجهزة الراديو والكتب المدرسية على الأسر المعيشية الأشد فقراً وتهميشاً
- تقديم التدريب والدعم التقني للمعلمين لإعداد مناهج الدراسة وأساليب التدريس على الإنترنت
- إطلاق أو مواصلة برامج الغذاء مقابل التعليم وغيرها من أشكال الدعم المتصلة بصحة الطلاب ونظافتهم الصحية
- تعزيز خدمات الإنترنت والتعليم والخدمات الإلكترونية الأخرى المتصلة بهما من حيث نوعيتها وتوافرها وتيسّر تكلفتها، ولا سيما في المناطق الريفية، حتى يتسنى الاستفادة من خدمات التعليم على الإنترنت

## سابعا - العمالة واليد العاملة

تؤثر تدابير الإغلاق التام أو الجزئي حالياً في ما يقرب من 2,7 بليون عامل يمثلون نحو 81 في المائة من القوة العاملة في العالم. وفي الحالة الراهنة، تواجه الأعمال التجارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولا سيما المشاريع الصغيرة، خسائر كارثية تهدد بتقويض عملياتها وملاءتها المالية، بينما ملايين العمال معرضون لفقدان الدخل والتسريح.

وتؤثر الحالة مباشرة في قطاعات الخدمات التقليدية، مثل السياحة وتجارة التجزئة والضيافة والنقل، بما في ذلك الطيران المدني، وفي بعض الصناعات التحويلية الكثيفة العمالة والمرتبطة بسلاسل الإمداد، مما زاد من تسريح العاملين والبطالة. وفي أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، تتميز القطاعات المتضررة بشدة بتشغيل نسبة عالية من العاملين في إطار عمالة غير رسمية وبمحدودية فرص حصول العاملين فيها على الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية.

وفي حال عدم اتخاذ تدابير سياسة عامة مناسبة، العاملون عرضةً بشدة لخطر السقوط في براثن الفقر ولمواجهة مشاق كبيرة في استعادة سبل كسبهم الرزق خلال فترة التعافي من الأزمة. وينبغي أن تركز تدابير السياسة العامة على توفير الإغاثة الفورية للعاملين والمشاريع التجارية من أجل حماية سبل كسب

الرزق والأعمال التجارية المجدية اقتصادياً، ولا سيما مشاريع وعاملي الاقتصاد غير الرسمي. وندعو إلى اتخاذ التدابير التالية في هذا الصدد:

- ينبغي اتخاذ تدابير محددة وموجهة في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك إقرار تحويلات نقدية ومنح استحقاقات البطالة لمساعدة من فقدوا مصدر دخلهم ومن هم أشد تضرراً من عمليات الإغلاق. وينبغي تكملة هذه التدابير ببذل جهود لضمان إمدادات كافية من الأغذية وغيرها من الضروريات
- بإمكان مؤسسات التمويل الإنمائي الاستعانة بصلاتها بالقطاع المصرفي في الاقتصادات المتقدمة وكفاءاتها لتزويد القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً بالسيولة

## ثامنا - المساعدة الإنمائية الرسمية

في الوقت الذي تواجه فيه أقل البلدان نمواً أزمات سيولة في عمليات إنفاقها العام وتواجه صعوبات في الاقتراض من السوق الدولية، تظل المعونة أهم مصدر تمويل يصبّ في مواجهة التقلبات الدورية. ومما يبعث على التشجيع أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي زادت زيادة طفيفة في عام 2019، حيث زادت بنسبة 2,6 في المائة، مما جعل مجموعها يبلغ 33 بليون دولار، ولكن هذه الحصّة أقل بكثير من الحصّة المستهدفة المتفق عليها في السابق والمتراوحّة من 0,15 إلى 0,2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي. ومما يبعث على الاطمئنان أيضاً أن أعضاء اللجنة "سيسعون إلى حماية ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية". ويقرّ أعضاء اللجنة أيضاً بأن أقل البلدان نمواً ستكون الأكثر تضرراً من كوفيد-19 ويدركون أنها بدأت بالفعل باستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لمساعدتها على مواجهة الأزمّتين اللتين تواجههما في آن واحد: الصحية والاقتصادية.

وستكون المساعدة الإنمائية الرسمية ذات أهمية حيوية لأقل البلدان نمواً في مواجهة كوفيد-19، فهذه المساعدة تشكل أكثر من ثلثي التمويل الخارجي للعديد من هذه البلدان. وهذه المساعدة مهمة أيضاً لهم ليوصلوا الاستثمار في شبكات الصحة والتعليم والسلامة الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

وفي الوقت الذي تفقد فيه أقل البلدان نمواً إيراداتها المالية بوتيرة هائلة وفي الوقت الذي يزداد فيه الضغط على خزائن الدولة فيها بشدة، تحتاج هذه البلدان إلى دعم مالي إضافي من جميع شركائها. وندعو إلى اتخاذ التدابير التالية في هذا الصدد:

- في هذا الوقت العصيب، نحث الجهات الشريكة لنا في التنمية أن تقدم في عام 2020 ما نسبته 0,15 في المائة على الأقل من دخلها القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً، وهذه نسبة تقع ضمن الحدود الدنيا لتعهداتها. وسيؤدي ذلك إلى إدراك مبلغ إضافي قدره 43 بليون دولار، مما سيساعد أقل البلدان نمواً مساعدة كبيرة في أن تواصل أنشطتها الإنمائية المقررة وأن تلبّي في الوقت نفسه الاحتياجات المتصاعدة في مجالي الصحة العامة والحماية الاجتماعية
- ينبغي منح أقل البلدان نمواً مساعدة إنمائية رسمية في شكل منح أو بشروط جدّ تساهلية لا تقل مهلة سدادها عن 10 سنوات، حتى يتسنى للبلدان تلبية احتياجاتها المتصلة بالجائحة وغيرها من الاحتياجات الإنمائية دون التخلف عن السداد

- ينبغي لبلدان الجنوب أن تزيد ما تقدّمه إلى أقل البلدان نمواً من مساعدة مالية في شكل منح وبشروط تساهلية

## تاسعا - الديون

كانت المديونية الخارجية مصدر قلق بالغ ومنتزاد في أقل البلدان نمواً حتى قبل هذه الأزمة. وفي نهاية عام 2019، كانت ستة من أقل البلدان نمواً مصنّفة على أنها بلدان تعاني من العجز عن تحمل الديون، في حين كانت بلدان أخرى عددها 12 بلداً مصنفة على أنها عرضة بشدة للعجز عن تحمل الديون. وخدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي بلغت 8,7 في المائة في عام 2018. كما أن تكوين رصيد ديون أقل البلدان نمواً تغيّر تغييراً كبيراً منذ عام 2011، فقد زادت نسبة الدائنين على صعيد ثنائي من القطاع الخاص ومن الجهات غير التقليدية الذين يحددون عموماً آجال استحقاق أقصر وأسعار فائدة أعلى مما يتحدد في إطار التمويل بشروط تساهلية.

والضغط المتزايد على الإيرادات الحكومية لتلبية الاحتياجات المتصلة بالصحة العامة والاحتياجات الإنمائية الأوسع، مقترناً بالانخفاض السريع في الإيرادات من المصادر الداخلية والخارجية على السواء نتيجة آثار التباطؤ العالمي المتعددة الأوجه، يجعل أقل البلدان نمواً عرضة بشدة للتخلف عن سداد ديونها.

وما لم يُخفف عبء الديون تخفيفاً بالغاً، قد يواجه الدائنون من القطاعين الخاص والعام حالات انفرادية متعددة يُتخلف فيها عن سداد الدين. والخيار المطروح لم يعد بين التخلف عن السداد من جهة ومواصلة سداد مدفوعات خدمة الديون من جهة أخرى، بل أصبح بين إما موجة من حالات التخلف عن السداد غير المنضبطة وإما اتفاق البلدان المدينة ودائنيها على مدفوعات منظمة تُسدد بمجرد تحسن الحالة الاقتصادية. والجميع، ولا سيما الدائنون، من مصلحتهم حماية أسواق رؤوس الأموال الدولية التي هي عرضة لموجة محتملة من حالات التخلف عن السداد (وفق الموجز السياساتي الذي أعدته الأمم المتحدة).

ونرحب بإعلان صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين التعليق الموقوت لالتزامات سداد مدفوعات خدمة الديون بالنسبة للبلدان المؤهلة للاستفادة من مساعدة المؤسسة الدولية للتنمية وأقل البلدان نمواً غير المتخلفة في سداد مدفوعات خدمة ديونها لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ونطلب التساهل لمساعدتها على توجيه المزيد من مواردها المالية الشحيحة نحو الجهود الطبية الحيوية العاجلة وغيرها من جهود العون، لمدة ستة أشهر أولاً أو حتى نهاية عام 2020 حسب ما يقتضيه الوضع. وسيقدم صندوق النقد الدولي منحاً لتغطية الالتزامات المتعلقة بديون صندوق النقد الدولي إلى 25 بلداً مستفيداً من مساعدة المؤسسة الدولية للتنمية. وهذا العون سيساعد البلدان في مكافحة الآثار الصحية للجائحة وآثارها الاقتصادية الشديدة.

ومبادرات صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين تمنح مهلة على المدى القصير، لكنها لا تخفض رصيد الديون وستقتضي دفع فوائد في المستقبل. وهي لا تنطبق كذلك إلا على عدد محدود من البلدان. كما أن خطة صندوق النقد الدولي للإعفاء من الديون ممولة من مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية.

وفي حين نقدر المبادرة الأخيرة لتخفيف عبء الديون، نشدد على أن جميع أقل البلدان نمواً تواجه نقصاً مالياً شديداً وتحتاج إلى دعم فوري في شكل تخفيف لعبء جميع الديون. ومن هذا المنطلق، ندعو إلى اتخاذ التدابير التالية:

- توسيع جميع الدائنين والشركاء في التنمية نطاق ترتيباتهم لتجميد الديون لتشمل جميع أقل البلدان نمواً، وتمديد فترة تعليق سداد مدفوعات خدمة الديون إلى سنتين على الأقل، وإدراج مدفوعات أصل الدين والفوائد والرسوم والمصاريف المرتبطة بها في ترتيبات تجميد الديون
  - تخفيف جميع الدائنين والشركاء في التنمية عبء ديون جميع أقل البلدان نمواً على الفور لإتاحة السيولة، والاستثمار بقدر أكبر في نظمها الصحية وانتعاشها الاقتصادي
  - نظر الدائنين الرسميين في إمكانية مفاوضة الديون لتعزيز الاستثمارات الاجتماعية ومعالجة آثار كوفيد-19
  - انضمام الدائنين من القطاعين الخاص والتجاري إلى مسعى إلغاء الديون والوقف المؤقت لسدادها من أجل تجنب القطاع العام تحمّل تكلفة إنقاذ الدائنين من القطاع الخاص
  - حرص الإطار المتعلق بقدرة أقل البلدان نمواً على تحمل الدين على أن يراعي على الدوام القيود الهيكلية التي تواجهها هذه البلدان واحتياجاتها الأطول أجلاً من الاستثمارات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- ونطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يأخذ زمام المبادرة في هذا الصدد وأن يعمل على وجه الخصوص على حمل الدائنين من القطاع الخاص وغيرهم من الدائنين التجاريين على الانضمام لهذا المسعى بما أنه لا توجد آلية على الصعيد الدولي لضمان انضمامهم إلى مبادرات تخفيف عبء الديون أو الوقف المؤقت لسدادها.

## عاشراً - التجارة

من المرجح أن تترتب عن كوفيد-19 آثار تجارية سلبية أشد من الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية التي وقعت في الفترة 2008-2009، لأنها تتطوي على صدمات على صعيد الطلب، وكذلك على صعيد العرض. ومن المتوقع أن ينخفض حجم التجارة السلعية العالمية بنسبة تتراوح من 13 إلى 32 في المائة في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. وحجم التجارة السلعية سبق وانخفض بنسبة 0,1 في المائة في عام 2019 بسبب توترات في مجال التجارة وتباطؤ النمو الاقتصادي. وتقديرات الانتعاش المتوقع في عام 2021 ليست أكيدة كذلك، حيث سيتوقف المآل إلى حد كبير على مدة تفشي الجائحة وفعالية تدابير التصدي المتخذة على مستوى السياسة العامة.

ومعدلات التعريفات الجمركية على المستحضرات الصيدلانية والمعدات الطبية منخفضة نسبياً، ولكن المطهرات وغيرها من منتجات الوقاية الشخصية اللازمة لمكافحة الجائحة لا تزال تخضع في كثير من البلدان لتعريفات جمركية مرتفعة وقيود من غير التعريفات الجمركية.

وستتعرض أقل البلدان نمواً لضربة شديدة بسبب اعتمادها على التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي وصغر أسواقها الداخلية وانخفاض مستويات التنويع، وهذه أمور تزيد كلها من احتمالات تعرضها للصدمات الخارجية، وهو ما أبرزته الأزمة المالية العالمية. وتشكل التجارة في السلع والخدمات نحو 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبعض أقل البلدان نمواً.

والشركاء التجاريون لأقل البلدان نمواً، بمن فيهم الثلاثة الأوائل (أي الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)، هم الأكثر تضرراً من كوفيد-19. ويواجه المصدرون في أقل البلدان نمواً، ولا سيما مصدرو الملابس، موجة هائلة من إلغاء طلبات الشراء منهم نتيجة إغلاق المتاجر في أوروبا والولايات المتحدة بسبب جائحة كوفيد-19، مما يهدد سبل كسب الرزق للملايين من عمال الملابس الذين يعملون ضمن سلاسل الإمداد الخاصة بهؤلاء المصدرين.

وقد اضطرت التجارة العالمية بسبب عوامل من قبيل انخفاض مستويات الاستهلاك وتقييد حركة الأفراد وإغلاق الأعمال التجارية وانخفاض إنتاجية العمليات. وهذه الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية آخذة في التأثير في أقل البلدان نمواً، فهي تؤثر في صادرات المنتجات من بعض أقل البلدان نمواً التي أغلقت مصانع كثيرة فيها أبوابها بسبب نقص المواد الخام وإلغاء طلبات التصدير. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً المصدرة للمنسوجات والملابس الجاهزة، مثل بنغلاديش وكمبوديا، تقيد التقارير بأن الآثار جسيمة. ولهذا الأمر مفعول شديد في القطاعات الصناعية المتأثرة والعمالين فيها.

ففي بعض أقل البلدان نمواً، لم تتمكن قطاعات صناعية من الوفاء بالمواعيد النهائية للشحن بسبب عمليات الإغلاق العام. ويتسبب ذلك في إلغاء الطلبات أو عدم دفع مستحقاتها، مما يجعل الموردين غير قادرين على دفع الأجور المستحقة لعمالهم.

وينجم عن الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية ضغط على الميزانيات العامة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً التي تعتمد اقتصاداتها على السلع الأساسية. فعلى سبيل المثال، أعلنت دولة من أقل البلدان نمواً تعتمد على تصدير النفط حالة الطوارئ لأن ميزانيتها لعام 2020 انبنت في الأساس على بلوغ أسعار النفط في المنطقة ما قدره 55 دولاراً للبرميل الواحد، بينما أصبح السعر 21 دولاراً للبرميل الواحد عقب الانخفاض المفاجئ في الأسعار.

وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى دعم عالمي معزز في هذا الوقت العصيب للتخفيف من الآثار الجسيمة في مجال التجارة، ولذلك ندعو إلى اتخاذ التدابير التالية:

- إسراع الدول الأعضاء، ولا سيما مجموعة العشرين، بتنفيذ سياسات تجارية من شأنها حماية الأرواح في أقل البلدان نمواً بتحسينها سبل الحصول على الإمدادات الطبية بتكلفة ميسورة. وإلغاء جميع التدابير الحمائية، بما في ذلك التعريفات الجمركية، لخفض تكلفة المدخلات مثل المكونات ذات المفعول وغيرها من المنتجات الكيميائية المتصلة بعلاج مرضى كوفيد-19 ورعايتهم. وتيسير منظمة التجارة العالمية التوصل إلى اتفاق يلغي كلياً فرض التعريفات الجمركية والقيود من غير التعريفات الجمركية على المنتجات الصحية الموجهة لأقل البلدان نمواً
- ضرورة شروع البلدان، في هذا الوقت الذي يعيث فيه كوفيد-19 فساداً بجميع القطاعات الصناعية في جميع أنحاء العالم، في وضع حجر الأساس لإطار تجاري عالمي مجدّد ومنشّط للمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد العالمي وحماية أقل البلدان نمواً
- وفاء الشركاء التجاريين لأقل البلدان نمواً بالالتزامات التعاقدية السارية عن طريق استلامهم السلع التي سبق إنتاجها وتلك الجاري إنتاجها وسداد مستحقاتها وفقاً للشروط العادية

- عدم إلغاء مستوردي السلع من أقل البلدان نمواً أي طلبات سبق وقدموها وعدم فرضهم عقوبات على المصدرين من أقل البلدان نمواً إذا لم يستطع هؤلاء الوفاء بالجدول الزمني للتسليم، وذلك بإعفائهم من التزاماتهم التعاقدية بالاستناد إلى شرط القوة القاهرة الذي يشكّله كوفيد-19 حتى وإن لم يكن هذا الشرط مدرجاً صراحة في العقود المبرمة معهم
- تقديم حصة متزايدة من المعونة لصالح التجارة إلى أقل البلدان نمواً لبناء قدراتها التصديرية وتعزيز مستويات التنوع فيها

## حادي عشر - السياحة

تقييد حركة الأفراد وإغلاق الحدود وتعطلّ عمليات شركات الطيران أمورٌ تعني أن البلدان التي تدرّ جزءاً كبيراً من دخلها القومي من السياحة والخدمات المرتبطة بها ستتضرر بشدة. وهذا ما حدث في عام 2009 في أعقاب الأزمة المالية ونفشي وباء فيروس أنفلونزا الخنازير عندما انخفض عدد زوار أقل البلدان نمواً وقلّ إنفاقهم.

وستتضرر بشدة بعض أقل البلدان نمواً التي تستأثر السياحة فيها بنحو 25 في المائة من مداخيل النقد الأجنبي وبنحو 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والتوقف المفاجئ في وفود السياح سيضر بالأخص قطاع السياحة في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث يشكل هذا القطاع أهم القطاعات نظراً لتشغيله الملايين من العاملين من ذوي المهارات المتدنية.

وتقدر منظمة السياحة العالمية أن عدد الوافدين من السياح الدوليين قد ينخفض في عام 2020 بنسبة تتراوح من 20 إلى 30 في المائة. وسيعني ذلك، على أسوأ تقدير، خسارة 300 إلى 450 بليون دولار من إيرادات السياحة الدولية (كنسبة من الصادرات)، أي ما يقرب من ثلث إجمالي إيراداتها عالمياً وهو 1,5 تريليون دولار. والبلدان التي توجد بها قطاعات السياحة ستتأثر بغض النظر عن مستوى تنميتها، لكن الأرجح أن يتفاقم هذا الأثر في أقل البلدان نمواً بسبب أشكال أخرى من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، ندعو إلى اتخاذ التدابير التالية:

- الحاجة ماسة إلى خطط منسقة ومحكمة من أجل التخفيف من حدة الآثار في القطاع ومن أجل إنعاشه حتى يتمكن من تحقيق مداخيل كبيرة على صعيد جميع عناصر الاقتصاد وعلى صعيد فرص العمل

## ثاني عشر - أزمات ميزان المدفوعات

تواجه الحكومات ضغوطاً مفرطة على ميزانياتها بسبب إنفاق نفقات خارجة عن الميزانية في جميع القطاعات الحرجة سعياً لكبح نفشي الجائحة، وتفاقم هذه الضغوط خسائر فادحة في الإيرادات. وسيزيد ذلك من العجز في الميزانية. ومن المرجح كذلك أن تواجه العديد من أقل البلدان نمواً عجزاً شديداً في ميزان المدفوعات والحساب الجاري بسبب فقدان مداخيل الصادرات والحوالات المالية وغيرها من التدفقات المالية. وسيكون من الصعب على العديد من أقل البلدان نمواً أن تحافظ على احتياطات تغطي الواردات لفترة ثلاثة أشهر على الأقل دون موارد خارجية.

والتصويل العاجل الجاري تقديمه من صندوق النقد الدولي في إطار أداة التصويل السريع والتسهيل الائتماني السريع يقدم قدرا من الدعم لتغطية التدابير السياساتية العاجلة المتخذة من قبل السلطات، ويحافظ على هامش للتصرف المالي لتغطية الإنفاق الصحي الأساسي وتدابير شبكات الأمان واستدامة الانتعاش الاقتصادي. وهذا الدعم لن يكفي لتغطية العجز المتزايد في الحساب الجاري وميزان المدفوعات في معظم أقل البلدان نمواً. ولذلك، ندعو صندوق النقد الدولي إلى القيام بما يلي:

- زيادة الموارد ضمن البرامج التسهيلية التي يمكن لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الهشة الاستفادة منها، بما في ذلك الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر، وأداة التصويل السريع، والتسهيل الائتماني السريع
- ضمان أن تكون الاستفادة من البرامج التسهيلية استفادة تتضاف إلى حدود الاستفادة السنوية ولا تُحصَر في هذه الحدود
- ترتيب الإصدار الفوري لوحدة حقوق سحب خاصة من أجل أقل البلدان نمواً بمقدار 50 بليون دولار على الأقل في إطار مخصصات جديدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، وبما يتناسب مع حجم سكان هذه البلدان واحتياجاتها على صعيد ميزان المدفوعات. وإذا لزم الأمر، يمكن أن تتم هذه الزيادة في حصص أقل البلدان نمواً عن طريق إعادة تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة بحيث تسحب من البلدان المرتفعة الدخل لتقدم إلى أقل البلدان نمواً

### ثالث عشر - الهجرة والتحويلات المالية

شهدت تدفقات التحويلات إلى أقل البلدان نمواً زيادة سريعة نسبياً، حيث ارتفعت من 28,2 بليون دولار في عام 2011 إلى 52,1 بليون دولار في عام 2019، وهو ما يعادل نحو 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والتحويلات الشخصية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مرتفعة بالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً، مثل ليبيريا (14,1 في المائة) ونيبال (28,6 في المائة) وهابتي (32,5 في المائة)، مما يجعلها عرضة للصدمات الناجمة عن انخفاض التحويلات المالية.

ويعمل عدد من المهاجرين من أقل البلدان نمواً، ومنهم العديد من الأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية، في الخطوط الأمامية، فهم يقدمون خدمات العناية بمرضى كوفيد-19 وخدمات أساسية أخرى في البلدان المضيفة لهم. وقد توفي العديد منهم، بينما أصيب آخرون بفيروس كوفيد-19 أثناء أدائهم خدماتهم في البلدان المضيفة لهم. ويجب الاعتراف بهم وتكريمهم على النحو الواجب ومعاملتهم دون تمييز.

وقد فقد عدد من العمال المهاجرين وظائفهم دون الحصول على أي تعويض ودون تلقي استحقاقات البطالة. وبترتب عن فرض مئات البلدان قيوداً على السفر وإغلاق الحدود بسبب كوفيد-19 آثار غير مسبوقة على حركة اليد العاملة وحالات الهجرة الجديدة والتحويلات المالية. ويرد في تقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي أنه من المتوقع أن تنخفض التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 19,7 في المائة لتصبح 445 بليون دولار، وهو ما يعني فقدان العديد من الأسر المعيشية الضعيفة مصدراً مالياً أساسياً يؤمن لها شريان حياة.

وحتى في حالة كان لدى المهاجرين أموال ليرسلوها إلى أوطانهم، أصبح فعل ذلك أصعب مما كان، حيث إن حوالي 80 في المائة من التحويلات ترسل مادياً عن طريق جهة مقدمة لخدمات تحويل الأموال، لكن هذه الشبكات لتحويل الأموال أغلقت أبوابها إما جزئياً أو كلياً. وفي آذار/مارس 2020، بلغ المتوسط العالمي لتكلفة إرسال 200 دولار ما قدره 6,79 في المائة (أو 13,58 دولاراً)، وهو ما يتجاوز بكثير الحد المستهدف تحت أهداف التنمية المستدامة وهو 3 في المائة. وبسبب التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الوباء، أصبح كذلك من الصعب على مقدمي خدمات تحويل الأموال أن يحددوا أسعار الصرف، مما أدى إلى ارتفاع رسوم معاملات العملات الأجنبية.

ونحث على اتخاذ التدابير التالية في هذا الصدد:

- حماية البلدان المستضيفة للعمال المهاجرين وظائف هؤلاء العمال من أقل البلدان نمواً ومنحها المهاجرين الذين يجبرون على البقاء في منازلهم جراء عمليات الإغلاق العام بسبب كوفيد-19 نفس سبل الحصول على الرعاية الصحية والاستفادة من تدابير الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الممنوحة لمواطنيها
- اعتبار البلدان المستضيفة للعمال المهاجرين والمصارف ووكالات تحويل الأموال أن الجهات المقدمة لخدمات تحويل الأموال هي من مقدمي خدمات أساسية، والإعفاء من إخضاع تحويلات مواطني أقل البلدان نمواً إلى دفع رسوم عن المعاملات إلى أن تنتهي الجائحة كلياً
- المغتربون من أقل البلدان نمواً يدعمون تدابير التخفيف والتأهب في بلدانهم الأصلية بإتاحتهم الأموال والدراية التقنية. وينبغي تشجيع هذه الجهود ودعمها من خلال خطط تمويل تناظرها
- تشجيع استخدام التحويل الرقمي للأموال وتخفيض رسوم معاملات التحويل

#### رابع عشر - مواجهة البلدان المقبلة على رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً تحديات واحتمالات تضرر أكبر من الناحية الاقتصادية

يوجد 12 بلداً من أقل البلدان نمواً في مراحل مختلفة من مراحل الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً. وجميع هذه البلدان أصبحت عرضة بشدة الآن لصدمات اقتصادية وبيئية. وبالنظر إلى التداعيات الجسيمة لجائحة كوفيد-19، من غير المرجح أن تبقى هذه البلدان سائرة خلال عام 2020 وما بعده على مسارات التنمية الاقتصادية التي تسير عليها. فاقتصادات جميع البلدان المقبلة على رفع أسمائها من القائمة تقوم على أركان محدودة وتتركز أساساً على عدد ضئيل من القطاعات، ومنها قطاعات الملابس الجاهزة والسياحة والوقود الأحفوري، وكلها من القطاعات الأشد تضرراً من كوفيد-19، إضافة إلى أن هذه البلدان تشهد انخفاضاً حاداً في الإيرادات. وندعو إلى اتخاذ التدابير التالية في هذا الصدد:

- تحتاج هذه البلدان إلى تلقي دعم دولي معزز متواصل لتتيح حوافز مالية شاملة لحماية القطاعات الفريدة التخصص في اقتصاداتها حتى تتجنب حدوث انعكاس في مكاسبها الإنمائية واحتمال عدم تعدي العتبات المحددة للرفع من القائمة بعد تعديها مرة واحدة أو أكثر

## خامس عشر - خاتمة

يواجه العالم تحدياً لم يسبق له مثيل. وأقل البلدان نمواً في موقع حرج يرشحها للمعاناة من الوطأة العظمى لتداعيات هذه الحالة. وستكون التداعيات هائلة وستمتد إلى جميع قطاعات مجتمعاتها واقتصاداتها. ولا يمكن لأقل البلدان نمواً أن تخوض هذه الحرب وحدها، فاقتصاداتها هشّة وهامشها للتصرف في المجال المالي ضيقٌ. وي طرح هذا الوضع اختباراً لمصادقية الجهات الشريكة في التنمية، فلها أن تثبت أنها مستعدة دائماً لموازرة أقل البلدان نمواً، وذلك حتى في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها العالم. ونكرر ما أعرب عنه الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنخيل غوريا، عندما دعا إلى اتخاذ "تدابير عالمي معاصر يكون على غرار تدبيري خطة مارشال والصفقة الجديدة المتخذين في القرن الماضي ويكون جامعاً بينهما". ولذلك، نحتاج إلى حزمة حوافز اقتصادية من أجل أقل البلدان نمواً وقد حدّدنا عناصر هذه الحزمة في هذه الورقة. ونحث الجهات الشريكة لنا في التنمية، وبلدان الشمال وبلدان الجنوب، وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وصندوق النقد الدولي، والقطاع الخاص، والمؤسسات على الاستجابة إلى نداءاتنا في أقرب وقت ممكن. ونحث الأمين العام للأمم المتحدة ونائبيه على تولي الريادة في تنفيذ حزمة الحوافز لأقل البلدان نمواً.